ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

The Deep State and its Impact on the Societal peace (A study of Socio- Political in Societies of Dual Authority)

Dr. Salah Hassan Ahmed

University of Kirkuk

* *Corresponding author: E-mail* :
aleizzisalah967@ yahoo.com
07701032652

Keywords:
In
fi
C
M
F

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 25 Apr. 2021
Accepted 31 May 2021
Available online 22 Dec 2021
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

A deep state ,sometimes known as rooted state or a state within a state is made up of unelected institutions and administrations. Followers of this state are working to achieve their own interests and harm the higher interests of society. This state has effective means to use in achieving its illegal goals and acquisition of money and weapons. The most prominent manifestation of this state secret and mystery. Supporters of this state don't hesitate to use violence such as killing, kidnapping and forced absenteeism against all those who stand against their tendencies. The main prominent goals of this state is to control and acquire the nation, s capabilities. Often the organization of this state to planning and implementing the evil goals out of in the dark rooms out of sight. Among the most important components of this state are the top army , police, security and intelligence chiefs, it's also include businessmen, money and owner of major companies as well as it contains people of experience specialization in the field of management also workers in the field of journalism and media. Such as state can emerge in only in failed states and fragile societies that are ruled by corrupt political systems. The danger that this state represents is reflected in the negative effective on the society in all respects especially in the security social and economic aspects.

© 2021 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.28.12.1.2021.22

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

الدولة العميقة وأثرها على السلم المجتمعي

(دراسة سوسيو سياسية في مجتمعات ثنائية السلطة)

د. صلاح حسن أحمد/ جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية

الخلاصة:

تمثل الدولة العميقة أو ما تُعرف بالدولة المتجذرة كياناً متخفياً في جسم الدولة الوطنية لا يألوا جهداً أو يدّخر وسعاً في التحكم بالقرارات المصيرية التي تمس بالصميم حاضر ومستقبل الأمة ،وهذه الدولة غالباً ما تتألف من أجهزة وإدارات غير منتخبة تعمل بدأب تحت الطاولة وخلف الكواليس بعيداً عن الأنظار

حتى يمكن تشبيهها بالأخطبوط الذي له اذرع متعددة تنتشر في أغلب مفاصل ومؤسسات الدولة الرسمية ولاسيما الحيوية منها على وجه الخصوص . ويعمل جنود ورجالات الدولة العميقة حثيثاً على تعزيز مصالحهم الخاصة في المقام الأول ومن ثم محاربة توجهات معارضيهم ثانياً حتى يكون باستطاعتهم من بلوغ أهدافهم بكل يسر وسهولة وبدون عراقيل تُذكر في هذا المجال ، وغالباً ما تمتلك هذه الدولة من الوسائل ما يجعلها من إنفاذ مخططاتها وتحقيق أهدافها بسلاسة وتتمثل هذه الوسائل بالمال والسلاح.

إن هذه الدولة من حيث بعدها البنيوي تعد تنظيماً غير رسمي له مصالحه وامتداده الواسعة والعريضة في الداخل والخارج على حد سواء، وله عدة أقنعة وأوجه منها ما هو خفيّ ومستتر ومنها ما هو معلن وصريح ، يأخذ على عاتقه تحريك الجهات والأطراف المحسوبة عليه في مؤسسات الدولة الوطنية لتنفيذ المخططات المرسومة له ، ولا يتردد أنصار هذه الدولة وأتباعها من اللجوء الى العنف ضد خصومهم إذا اقتضت الضرورة لذلك ، الأمر الذي يهدد السلم المجتمعي ويجعله على شفير الهاوية . إن ضرب الأمن والاستقرار وتفتيت النسيج الوطني تعد من أولويات أهداف هذه الدولة التي تحاول بكل ما تستطيع من أن تعمل على تحويل الأمة الى كيانات ضعيفة هزيلة ليست لها القدرة على المقاومة ضد الاخطار المحدقة بها

تعاني العديد من الدول في العالم من وجود تنظيمات وهيئات تعمل على حفظ دورها ونفوذها في احتكار صنع القرارات المفصلية والحساسة داخل الدولة والمجتمع ، ولذلك فان سر بقاء هذه التنظيمات وديمومة وجودها يتجلّى بالحفاظ على مصالحها الخاصة وإن كانت تعمل تحت مظلة القانون وترتدي البزة الرسمية سواء كانت مدنية أو عسكرية من خلال المنهجية التي تتبعها وهي تجيير كل القرارات الرسمية النافذة لتحقيق مآربها الخاصة ، بما يتعارض مع السياسات التي تهدف الى تحقيق المصالح العليا للمجتمع ولذلك فإنه ليس من باب المبالغة أن توصف هذه التنظيمات بأنها تمثل (دولة داخل دولة).

وتكمن الخطورة التي يمكن أن تشكلها الدولة الموازية للدولة الوطنية على حاضر ومستقبل البلد أنها تعمل على استنزاف ثرواته الاقتصادية وتعويق تقدمه وقطع الطريق أمام رفاهية شعبه ، فضلاً عما تقوم به من أعمال مخالفة للقانون كتصفية خصومها وعارضيها والقضاء عليهم لكونهم يشكّلون خطراً يهددها ، وخلق حالة من الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار ، مما يولد رعباً جَمْعياً يشعر الكل بوطأته من جهة ويضرب السلم المجتمعي بالصميم من جهة أخرى. وإن أشد ما يُقلق أبناء أي مجتمع تتواجد فيه مثل هذه التنظيمات أن زعاماتها تفتقر الى الوازع الأخلاقي والحس الوطني والإنساني فيما تقوم به من ممارسات شائنة ضد أبناء جلدتها ، ولذلك فهي لا تشعر بتأنيب الضمير ، كما أنها قد تتجاوز كل

الخطوط الحمراء كالتآمر على أوطانها والعمالة للخارج والتعاون مع الأجنبي إن أقتضى الأمر مادام أن ذلك يضمن بقائها ويحفظ مصالحها . والأنكى من ذلك أن قيادات تنظيمات هذه الدولة ورجالاتها في كثير من الأحيان تكون بمنأى عن المساءلة القانونية والملاحقة القضائية عن الأفعال النكراء التي تقوم بها ، وذلك كونها تعمل في أغلب الأوقات خلف الكواليس وفي الغرف المظلمة وبعيداً عن الأنظار حتى توصف في بعض الأحيان بانها تمثل الحكومة الفعلية .

إشكالية الدراسة:

أن يكون للدولة رأسان يتحكمان بمصير الشعب ومقدرات الأمة الأولى شرعية وقانونية ومعترف بها داخلياً وخارجياً وهي ما نطلق عليها بالدولة الوطنية والثانية دولة خفية مستترة وتمتاز أفعالها باللاشرعية وعدم القانونية وهي ما تسمى بالدولة العميقة ، فتلك مسألة تعد بحد ذاتها ظاهرة خطيرة وتمثل في ذات الوقت إشكالية كبرى تضع الجميع على مفترق طرق ينبغي التصدي لها بما يتوفر من إمكانات متاحة ، وقبل كل ذلك ينبغي ان تتوفر الارادة الحقيقة والصادقة في تجاوز هذه العقبة الكأداء التي أضحت مستعصية في طريق مجتمعات عدة ، لذلك فان كل القوى الخيرة والمحبة لأوطانها والحريصة على مستقبل أجيالها مدعوة الى أن تتكاتف فيما بينها وأن تتظافر جهودها من أجل الخلاص من هذا المشكل الذي بات يتهدد الجميع ، فبقاء منظومة الدولة الثانية أو ما يطلق عليها بـ (الدولة العميقة) حية في جسد المجتمع تعيث خراباً تصول وتجول دون رقيب يجعل منها بمثابة الغول الذي يصعب السيطرة عليه فيما بعد. إن المغامرة بمصير الشعب والدولة من لدن هذه المنظومة التي تمثل أركان هذه الدولة الفاسدة ولا سيما في فترات التحول السياسي وتحديدها لشروط اللعبة في إدارة شؤون المجتمع في هذه المرحلة تحديداً يجعل من بنية النظام السياسي القائم ضعيفة وواهنة كخيط العنكبوت الذي لا يقوى على مواجهة الدسائس والمؤامرات التي تحيكها هذه المنظومة بحيث يسهل اختراق جسده بكل يسر وسهولة ، لأنه لا يمتلك المناعة الكافية التي تحميه من هذا الفايروس القاتل. فالدولة الحقيقية في جوهرها لا تُبنى بمنطق المعارضة السياسية ، بل بمنطق العقل السياسي السليم والتشريع القانوني والذي يفسح المجال واسعاً للحوار الناضج والتعددية الفكرية والسياسية بحيث ينفتح على جميع الأعراق والديانات والثقافات .(1)

وبهذا الصدد نعتقد أن أبرز معوقات الدولة الوطنية بصورة عامة هي وجود طبقة سياسية تمثل سلطة مناظرة للحكومة الشرعية تعمل على استحواذ مقدرات الأمة وخيراتها ، لذلك فلا بد من التصدي لها والعمل على تصفية وجودها حتى يمكن لمسيرة الدولة والمجتمع من أن تسير على السكة الصحيحة .

أهمية الدراسة:

هناك جملة من المهددات التي تحول دون تحقيق الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي ويوطّد السلم الأهلي في المجتمع ، ومن أبرز هذه المهددات هو وجود لوبيّات حزبية أو عائلية أو أرستقراطية متغلغلة في مختلف مؤسسات الدولة الأم لا تُعِرّف بنفسها وهي تُعد بمثابة الشبح الذي لا يراه أحد، تعمل جاهدة على تعويق بل إجهاض كل محاولة مخلصة لتفعيل النظام وإنفاذ القانون في المجتمع ، ولذلك فان هذه اللوبيّات تجتهد كثيراً في خلق الظروف التي من شأنها إضعاف المؤسسات العامة والرسمية حتى تستطيع من أن تتحرك بدون وجل أو خشية من أحد من أجل تنفيذ أجنداتها المشبوهة التي تتعارض مع المصالح العليا للمجتمع والأمة، وهذه الحالة لا يمكن أن نراها إلا في الدول الهشة والفاشلة . لذلك فان على القائمين بتدبير شؤون الدولة الوطنية في مجتمعاتنا التي تعاني من دولة الظل أن تسير على نهج الدول المتقدمة في أن تكون علاقتها مباشرة مع أفراد المجتمع وليس من خلال الجماعات التقليدية كالطائفة والعشيرة والقرية حتى تستطيع من تنفيذ أجنداتها الوطنية بيسر وبدون عوائق (2). ومن هنا فأن المحاذير والمخاطر التي تبقى قائمة تهدد الدولة الوطنية كياناً ووجوداً تتجلى بصورة واضحة عندما تأخذ منظومة الدولة العميقة زمام المبادرة في قيادة الجماهير والتحكم بالقرارات المصيرية لصالح توجهاتها الضيقة ومصالحها الخاصة ، ولذلك فهي تحاول بكل ما أوتيت من قوة أن تبقى مهيمنة على المشهد العام في المجتمع ، من خلال توهين المؤسسات التنفيذية والرقابية في الدولة ، والعمل على أن تكون مهام هذه المؤسسات صورية وشكلية غير قادرة على المساءلة والمحاسبة ، فتطبيق أعلى درجات الشفافية وتفعيل هيئات النزاهة ومكافحة الفساد المالي والاداري بما يحفظ حقوق الجميع تعد من أخطر الاجراءات التي تقض مضاجع أركان هذه الدولة البغيضة ، ولذلك فان أنصارها لا يألون جهداً إلا وبذلوه من أجل خلق مظلةٍ تمثل غطاءً لهم والتي يمكن أن يعيشوا في كنفها وأن يحققوا مآربهم السوداء في ظلها .وعندما تتمكن أجهزة الدولة العميقة بأن تكون أكثر قوة وأوسع نفوذاً وأطول باعاً من أجهزة الدولة الوطنية الرسمية ، فان المصير المجهول والغرق في أتون فوضى عارمة يمثل النتيجة الطبيعية لذلك ، فالأجندة الخاصة بها تأتي في المقام الأول ضاربة عرض الحائط أماني وتطلعات الشعب المشروعة.

أهداف الدراسة :

إذا كان لكل دراسة علمية أهداف تتطلع الى تحقيقها فان الغرض الرئيس الذي قامت من أجله دراستنا المتواضعة هذه تتمثل بالنقاط الآتية :-

1- التعريف بمفهوم الدولة العميقة التي أخذت تتزايد كظاهرة يوماً بعد آخر في أكثر من مجتمع وما تترتب عليه من إشكالية كبرى في حياة الشعوب والدول.

2- تقديم نبذة عن التأصيل التاريخي لهذه الدولة وبدايات نشوئها مع إمكانية معرفة الظروف الذاتية والموضوعية التي ساعدت وتساعد على بقائها وتجددها.

3- معرفة صور وأشكال هذه الدولة ومظاهرها الداخلية والخارجية، والأساليب والوسائل التي تستعين بها في تنفيذ أجنداتها الخاصة بها.

4- تبيان طبيعة الدول والمجتمعات التي تظهر فيها هذا النمط من الدولة ، وسبب عدم وجودها في دول ومجتمعات أخرى.

5- توضيح أهم الآثار السلبية والتداعيات الخطيرة التي تخلفها ممارسات وسياسات الدولة العميقة على السلم المجتمعي والوئام الوطني بشكل يهدد الأمن والاستقرار ويعيق تنمية البلاد ويُعرقل الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها.

6- تقديم جملة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها أن تحد من نفوذ هذه الدولة وشحذ الهمم والطاقات التي من شأنها العمل على تفكيكها وهدم أركانها.

تساؤلات الدراسة:

تمثل التساؤلات التي يطرحها موضوع الدراسة ، نقاطا جوهرية ينبغي الاجابة عليها بكل دقة وموضوعية حتى تحقق الهدف المرجو منها والتي تتمثل بالتوصل الى نتائج تتسم بالمصداقية في الطرح والواقعية في المعالجة للإشكالية التي تتناولها هذه الدراسة وتتم صياغتها بالاعتماد على رصد وتتبع مظاهرها في الواقع في أكثر من مجتمع والتصورات عن الحلول المفترضة لها ، . ومن أبرز التساؤلات التي تتعلق بدراستنا هذه هي:

أولاً : - لماذا تظهر الدولة العميقة في المجتمعات الهشة التي يحكمها نظام سياسي فاسد ؟

ثانياً : - هل لسياسات الدولة العميقة تداعيات خطيرة على السلم المجتمعي؟

منهجية الدراسة:-

تعد المنهجية المعتمدة في البحوث والدراسات الطريقة العلمية المثلى والركن الركين الذي لا يمكن الاستغناء عنه للوصول الى الحقيقة المطلوبة والنتائج الدقيقة التي تقطع الشك باليقين ولاسيما في الموضوعات التي يثور حولها الكثير من الجدل واللغط . ومن هنا وبما أننا نهدف من دراستنا هذه معرفة جذور ما تُعرف بالدولة العميقة وكيفية نشوئها فإننا لا بد من أن نستعين بالمنهج (التاريخي) الذي يسلط الضوء على البدايات الأولى لكيفية نشوء المشكل الذي تتصدى له دراستنا ومراحل التغير الذي طرأت عليه، كما أننا اعتمدنا على المنهج (التحليلي) كونه يعمل على تفكيك عناصر الاشكالية التي تناولتها دراستنا هذه وتركيز الأنظار على الانعكاسات الخطيرة التي تشكلها على أمن واستقرار الدولة والمجتمع. وبذلك يمكن القول أن المنهجية التي اعتمدناها هي منهجية مركبة .

المبحث الأول

النشأة التاريخية للدولة العميقة : مظاهرها ومكوناتها

تمهيد :

تقتضي الضرورة العلمية من تتبع جذور الدولة العميقة وكيف نشأت ؟ وما هي الظروف الذاتية والموضوعية التي أدت الى ظهورها ؟ ، علاوة عن ذلك وجوب معرفة الطرق والأساليب والوسائل التي تستخدمها في تنفيذ مخططاتها ، فضلاً عن ذلك ضرورة الاطلاع عن كثب على الاجراءات الواجب إتباعها للحيلولة دون اختراق وتوغل رموز هذه الدولة في جسد المؤسسات والأجهزة الرسمية المختلفة للدولة الوطنية ، وتبيان العوامل والأسباب التي تجعل من هذه الدولة الموازية تظهر في بلد دون آخر، مع ضرورة الاشارة الى الكشف عن النتائج الوخيمة التي تتركها أنشطة وممارسات أنصارها على الأمن الوطني والسلم المجتمعي.

المطلب الأول

النشأة التاريخية لمفهوم الدولة العميقة

تؤكد المصادر التاريخية لظروف نشأة وولادة هذه الدولة ، أنها ظهرت ولأول مرة في بدايات القرن العشرين في تركيا إذ بان مؤسس الدولة التركية الحديثة مصطفى كمال أتاتورك عام (1923) وكانت تضم مجموعة من كبار ضباط الجيش والشرطة وبعض رجال القضاء ونخبة من البيروقراطيين ، وكانت مهام هذه الشبكة هي القيام بأعمال سرية تهدف الى الحفاظ على علمانية الدولة ، ومناهضة كل فكر أو تنظيم يعمل ضد أهدافها بهذا الخصوص. في حين يرى آخرون ومنهم الباحث الأمريكي (بتر سكوت) أن الولادة الحقيقية لهذه الدولة ترجع الى فترة الرئيس الأمريكي الأسبق (هاري ترومان) في أواخر الأربعينات من القرن الماضي وكانت الغاية الرئيسة من قيامها هي الحفاظ على الأمن القومي الأمريكي إذ بان فترة الحرب الباردة (3). ومما يمهد الأرضية المناسبة لنشوء منظومة الدولة العميقة في بعض البلدان كونها تشكل ثقلاً كبيراً وعبئاً واضحاً في إدارة دفة أمور الدولة المختلفة بحيث تنظر الى الجهات المحيطة بها نظرة استعلائية وفوقية ، فتميل الى التعسف في استخدام الصلاحيات الممنوحة لها بطريقة مخالفة للقانون والنظام العام في المجتمع ، ولا تجد من يقف بوجهها لأنها تعد نفسها صانعة قرار وهي من تقود مسيرة المجتمع والدولة ، وما على الجميع سوى الانصياع لقراراتها والاذعان لأوامرها. وعليه نرى من خلال تتبع الأحداث في أكثر من مكان في العالم نجد أن هناك مؤسسات نافذة وقوية تُصّنف في بلدانها على أنها محسوبة على هذه الدولة نظراً لاستحواذها على مصادر السلاح والمال ، لذلك نرى أن لها الكلمة الفصل في كثير من القرارات المفصلية التي تهم حاضر ومستقبل دولها حتى يمكن تشبيها بالدولة الموازية لما تشكله هذه المؤسسات من ثقل كبير في توجيه سياسات وبوصلة اهتماماتها بما يخدم مصالحها في المقام الأول .

المطلب الثانـي

مظاهـــر الـــدولة العميقـة

تتسم الدولة العميقة بمجموعة من المظاهر التي تميزها عن غيرها من الكيانات والتنظيمات الأخرى عند ممارسة أنشطتها المختلفة من أجل تثبيت أركانها وترسيخ وجودها وحماية مصالحها وديمومة بقائها ، وسوف نستعرض أهم هذه المظاهر التي تتسم بها وهي كما يأتي : –

أولاً ـ السرية :

تعد السرية من أبرز مظاهر الدولة العميقة لكون أن أغلب إن لم نقل جميع نشاطاتها التي تقوم بها تكون خلف الكواليس وفي الغرف المظلمة وبعيداً عن الأضواء لكون الأفعال التي تقوم بها تخالف القوانين النافذة وتتناقض مع المصالح العليا للمجتمع وبعيدة كل البعد عن الشرعية الأخلاقية قبل الشرعية الدستورية، و بذلك تكون هيئتها كحال الكثير من الوقائع المعقدة كالشبح الذي لا يراه أحد ، وغالباً ما يكون كيان هذه الدولة أو غيرها من الظواهر بمثابة قمة جبل الجليد الظاهر فوق سطح الماء بينما الجزء الأعظم منه خفي يقبع في القاع (4).

ومما يجعل من الصعوبة على الأجهزة الأمنية الرسمية في بعض الأحيان من معرفة خيوط التنظيم السري لهذه الدولة واقتفاء آثاره أنه يتبع أسلوب المراوغة والتدليس وطريقة المكر والخداع

بحرفية عالية بحيث يتعذر من كشف خططه الرامية الى تقويض سلطة الدولة الرسمية وتحجيم دورها وتشويه صورتها أمام الرأي العام .

ثانياً ـ الغموض :

وهي تمثل الوجه الآخر لهذه الدولة ، حيث تعتمد أذرعها المدنية والعسكرية أساليب مبهمة وغامضة وبعيدة عن الشفافية في القيام بالكثير من أنشطتها المختلفة ، وحجب المعلومات والبيانات عن الجهات الرسمية المختصة حتى لا يتم وضعها تحت الأنظار أو مراقبتها بحيث يسهل مساءلتها أو محاسبتها ، ولذلك فإنها تعمد الى وسائل التضليل وتشويه الحقائق وطمسها وحجب الوقائع وتحريفها عن الجهات الرسمية والشعبية على حد سواء للحيلولة دون فضحها من جهة ولضمان تمرير مخططاتها من جهة أخرى وحالة الغموض المستمرة هي منهجية طالما ما دأبت عليه ما تُسمى بالحكومات (الخفية) التي تضم تشكيلات وهيئات مختلفة كقطاع المصارف والشركات المتعددة الجنسيات التي تعقد مؤتمرات واجتماعات دورية خفية تناقش فيها اهدافها ووسائلها وقراراتها فلا يعرف شيء عن الملفات التي تناقشها ويمنع منظموها خضوعها لأي تغطية إعلامية (5) .

ويتمحور طبيعة الغموض الذي تمارسه هذه الدولة من خلال التركيز على النقص الحاد في الاخبار أو غياب بعض الحقائق ، اضافة الى تغليف مواقفها وممارساتها بالضبابية وعدم الوضوح وتقديم صورة مشوشة للرأي العام عن فعالياتها وعدم الموثوقية بصحة ومصداقية ما يصل إليه من معلومات وبيانات بشأن أنشطتها .

المطلب الثالث

مكـونـات الـدولـة العمـيقة

تستمد الدولة العميقة مقومات وجودها وديمومة بقائها بالاعتماد على مجموعة من العناصر التي تمثل أركان هذه الدولة وسر استمراريتها على الخارطة السياسية والمجتمعية في الدول التي تتواجد فيها وتمارس تأثيراً كبيراً في نسج السياسات التي تساهم في تعضيد دورها وتعزيز مكانتها على المدى القصير أو البعيد ، وتمتلك هذه العناصر من الخبرة ما تعزز به نفوذها والتي اكتسبتها من خلال عملها في مختلف المفاصل والأجهزة الرسمية المختلفة وتعمل في ذات الوقت على ابتكار الوسائل التي تتحايل فيها على القوانين النافذة في بلدانها حتى لا يكتشف حقيقة أمرها وبالتالي تقع تحت طائلة القانون . ولذلك نحاول أن نسلط الأضواء على عناصر هذه الدولة التي تشكل نواتها وهي كالآتي:

أولاً ـ كبار ضباط الجيش والأمن :

يمثل جنرالات الجيش الذين يشغلون مراكز عليا في هرم المؤسسة العسكرية النواة الأساسية للتشكيلات التي تتكون منها الدولة العميقة في البلدان التي تعاني من هذا المشكل ، وسبب ذلك يعود الى امتلاكهم القوة والسلاح بكافة أنواعه والتي تعجز أية جهة من الوقوف بوجها في الداخل ولاسيما عندما يراد تغيير نظام الحكم في أية دولة ، ولذلك لا نجد غرابة أن تكون معظم حوادث الانقلابات العسكرية التي حصلت وتحصل في العديد من دول العالم ولاسيما في الدول النامية على وجه الخصوص يقف ورائها كبار قادة الجيش الذين لا يترددون في استخدام العنف المفرط في وجه كل من يقف عقبة كأداء أمام طريقهم أو يحاول أن يحد من نفوذهم أو أن يعترض سبيلهم للوصول الى سدة الحكم . ومما يجعل المؤسستين العسكرية والأمنية أن يكون لها هذا النفوذ والتأثير البالغ هو شغل الشخوص الذين ينتمون لهاتين المؤسستين مناصب ومراكز حساسة في هرم الدولة قادرة على تنفيذ ما تطمح إليه ، ولذلك فمن أجل تحييد دور الجيش والأمن وضمان عدم انفرادهما في تحديد مصير الدولة والمجتمع لجأت بعض الحكومات الى وجود تشكيلات متعددة في أجهزتها العسكرية والأمنية كالحرس الجمهوري والأمن المركزي وقوات مكافحة الارهاب وقوات النخبة والحرس الوطني وغيرها (6). ويتضح بجلاء من خلال سير الأحداث ومن طبيعة الأوضاع في أكثر من بلد نجد أن هذه الأجهزة العسكرية والأمنية تتضخم ويزاد نفوذها أمنياً وسياسياً ومالياً شيئاً فشيئاً وتمنح الكثير من الصلاحيات التي لا تُمنح لغيرها حتى أضحت بمثابة دولة مناظرة للدولة الحقيقية تتنافس معها على امتلاك مفاتيح الحل والعقد في أوطانها .

ثانيا_ قطاع المال والأعمال :

من نافلة القول أن الاقتصاد في أية دولة يمثل شريان الحياة وبدونه لا يمكن للدول والمجتمعات أن يستقيم حالها أو أن تكون في منأى عن الأزمات المحدقة بأمن واستقرار الأوطان ، فالأمن الاقتصادي لا يقل أهمية وخطورة عن الأمن السياسي والعسكري والمجتمعي وبقية أنواع الأمن الأخرى. ويمارس رجال الأعمال والمال دوراً حيوياً في إدارة الماكنة الاقتصادية في كل بلد وإنعاشه تنموياً وتحصينه من غائلة الجوع والفقر والعوز والحرمان ، وتشير الوقائع في الكثير من بلدان العالم في الماضي كما في الحاضر أن الاضطرابات الاجتماعية والمشكلات السياسية والقلاقل الأمنية في العديد من بلدان العالم المختلفة وتفشي الجريمة بكافة أشكالها وأنواعها يعود بالأساس الى تردي الأوضاع الاقتصادية والمعاشية فيها ،ومن هنا يرجع الاهتمام بالملف الاقتصادي كملف ضاغط على حياة الشعوب ينبغي التعاطي معه بحرفية عالية حتى يمكن من وضع المعالجات الصحيحة والصائبة لكثير من الأزمات الاقتصادية التي تضرب الكثير من الدول والمجتمعات في العصر الراهن. ونظراً للدور الفعال الذي يلعبه قطاع المال والأعمال في الحياة الاقتصادية في حياة الشعوب وحركة المجتمعات فان بعض المدارس والمذاهب الفكرية ومنها المذهب الماركسي الذي يعتبر التاريخ الإنساني وما تضمنه من وقائع وحوادث ما هو الاّ في حقيقته نتيجة للصراع الطبقي ما بين طبقة الأغنياء من جهة وطبقة الفقراء من جهة أخرى (7). لذلك نرى أن هذا القطاع يحظى باهتمام كبير من لدن أقطاب الدولة العميقة وعملهم الحثيث على التغلغل في أوساطه خدمة لأهدافهم ولتحقيق طموحات وتطلعات دولتهم هذه من خلال الشراكة الفاعلة في صنع القرار الاقتصادي الاستراتيجي في البلاد التي تتواجد فيها. وفي ضوء ذلك نجد أن أغلب حكومات العالم المختلقة تحاول كثيراً في أن ترتبط بعلاقات حميمية مع العديد من المؤسسات المالية والتجارية الكبرى حتى تستطيع من التعويل عليها في فك اختناقاتها الاقتصادية وأزماتها المالية نتيجة قلة وارداتها .

ثالثاً– البيروقراط والتكنوقراط :

يمثل خبراء الادارة وأصحاب الاختصاص الوجه الآخر لأركان ما يسمى بالدولة العميقة التي تجتهد كثيراً في استمالة من لهم تجربة غنية في علم الادارة في تجيير إمكانيات مؤسسات الدولة الوطنية لصالح

زعامات هذه الدولة الموهومة وأتباعها ، وتعمل هذه الفئة المتواطئة مع هذه الدولة في تجيير القوانين والتعليمات واللوائح التي تنظم عمل ووظيفة هذه المؤسسات الحكومية لضمان مصالحها وتحقيق مساعيها ، ولهذا تجتهد هذه المنظومة كثيراً في أن تبسط نفوذها بحيث تتغول في هذه المؤسسات بحيث يمكنها من الاستفادة القصوى من قدرات وطاقات وإمكانيات هذه المؤسسات في تقوية وجودها وتعزيز نفوذها والتغطية على أنشطتها المشبوهة بما يمكنها من الالتفاف على القوانين النافذة والمرعية بشكل يبعدها عن المساءلة القانونية . وبما أن البيروقراطية التي يمثلها أصحاب الخبرة والكفاءة تشجع على تركيز الموارد والقرارات المهمة بيد محدود من الموظفين أو المسؤولين الكبار، لذلك فإن تنظيم الدولة العميقة يركز جهده على المجتمع البيروقراطي لكسبه وجذبه لصالحه لأنه ذات نفوذ واسع في مؤسسات الدولة الرسمية كونه يتمتع بمزايا منها وجود سلطة قضائية ونظام يعتمد على قوانين تنظم إدارياً فضلاً عن تمتع التكنوقراط بالخبرة والكفاءة كما أن قراراتهم تكون ملزِمة لمن دونهم في المكانة والمنزلة (8).

ولكن في ذات الوقت فإننا لا يمكن تجاهل فاعلية البعض من طبقة التكنوقراط من الذين يبحثون على المنافع الخاصة من ذوي الخبرة والاختصاص في بقاء الدولة الموازية حية ، لذلك فهم يمكن تشبيههم بالترياق الذي يساهم في إطالة عمرها نظراً لما يمتلكونه من تجارب متراكمة في مجال عملهم وتوظيف ذلك من أجل تمرير مخططاتها المتعارضة مع تطلعات الجماهير المشروعة ، وعليه فإن هذه الثلة تكمل دورها المناط بها بالتعاون مع رجال الادارة من المنخرطين مع شبكة تنظيم هذه الدولة الرديفة في توطيد أركانها داخل جسم الدولة الوطنية .

رابعاً – رجال الاعلام والصحافة :

لا يختلف اثنان أن لوسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمكتوبة ولاسيما بعد التقدم الحاصل في تقنيات الاتصال الحديثة والذي أضحى العالم المترامي الأطراف من خلالها عبارة عن قرية صغيرة أثر كبير في تغيير ميول واتجاهات ونوازع الكثيرين وتبني قناعات مغايرة لما كان في السابق، ووفقاً لذلك فان منظومة الدولة العميقة تعطي الأولوية في أنشطتها المختلفة للماكنة الاعلامية والعاملين فيها نظراً للدور المحوري الذي تلعبه في تجميل الوجه الآخر لأفعالها غير القانونية ، ولذلك فهي تعمل بدأب على كسب مجموعة من الإعلاميين والصحفيين النفعيين والانتهازيين العاملين لدى صاحبة (الجلالة) والذين لا يترددون في تسخير مهنتهم بثمن بخس للعمل في صفها والدفاع عنها في مختلف المحافل مقابل حصولهم على حفنة من المال . فبدون تلك الخدمات التي تقدمها هذه الفئة من المحسوبين على السلطة الرابعة فإن عورة هذه الدولة ستنكشف للعلن أمام الرأي العام . ونظراً للمكانة الحساسة والخطيرة التي

باتت تحظى بها وسائل الاعلام ولاسيما بعد التطور الهائل الذي حصل في مجال تقنيات الاتصال نجد أن أقطاب الدولة العميقة لم ولن يترددوا في صرف مبالغ ضخمة على هذا المجال الحيوي الذي بات ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها من أجل استقطاب الرأي العام وتحريف الحقائق والترويج للأفكار والمبادئ التي تؤمن بها مثل هذه الدولة (9) . فهذه الوسائل باتت سلاحاً فعالاً في يد هذه الدولة في التبشير لمبادئها وتمجيد أيدولوجياتها بما يضمن مصالحها ويحقق أهدافها لأن هذه الوسائل أضحت ضرورة من ضرورات العصر التي لا يمكن الاستغناء عنها من لدن الغالبية العظمى من الناس سواء كانوا أفراداً أو جماعات ، ولذلك فقد أصبحت ما تسمى بالسلطة الرابعة في عصر ثورة المعلومات وتكنلوجيا الاتصال الحديثة توازي إن لم نقل أنها أضحت أقوى من سلطة الحكومات ذاتها(10).

وتكمن خطورة هذه الوسائل كونها تمثل سلاحاً ذا حدين تحرص من خلالها منظومة الدولة العميقة على استخدام منصاتها الاعلامية المختلفة في عمليات غسيل الدماغ لاستمالة عدد أكبر من الناس الى جانبها والاصطفاف معها في الكثير من المواقف حتى توحي للرأي العام بأن القضايا التي تتبناها هي قضايا عادلة ومنصفة ولذلك فهي تحاول جاهدة على استمالة عطف الكثيرين لصالحها ونصرتهم لها .

المبحث الثانـــي

تأثيرات الدولة العميقة على السلم المجتمعي

من نافلة القول أن تقدم الدول وتطور الأمم لا يمكن أن يأتي من فراغ بل هو نتيجة طبيعية لحالة الاستقرار الامني والتماسك الاجتماعي بين شرائح وفئات مجتمعاتها المختلفة والذي يعد المفتاح السحري لنموها الاقتصادي وتطورها العلمي ، فلا يمكن تصور تحقيق تنمية مستدامة بدون وجود تعايش سلمي ووئام وطني ما بين أبناء المجتمع الواحد بمختلف انتماءاته الاثنية والعرقية والدينية والمذهبية والمناطقية ، فإدارة التنوع المجتمعي بطريقة حكيمة وسياسة ناجحة كفيلة بترسيخ دعائم البيت الداخلي وترتيب أوضاعه على أسس من العدالة والانصاف وبدون تمييز أو مفاضلة ما بين طرف وآخر ، وهذا من شأنه أن ينتج بيئة اجتماعية وسياسية سليمة وخالية من كل الأدران التي تعكر صفوها ، وقادرة في ذات الوقت على استيعاب كافة الأفكار البناءة والايجابية التي تسهم مساهمة فعالة في إثراء لغة الحوار بين مكونات الشعب الواحد بما يعزز من وحدته الوطنية ويجعلها أكثر رصانة من ذي قبل مما يتيح للجميع من العيش بسلام ووئام على أرض الوطن بعيداً عن روح الإقصاء والتهميش والتسلط.

ومن خلال ما تقدم تشير المراجع الفكرية والمصادر العلمية المتعلقة بهذا الشأن أن مفهوم السلم المجتمعي يمثل حجر الزاوية الذي لا يمكن الاستغناء عنه بأي حال من الأحوال ، فبدونه تسير البلدان النامية والمتقدمة منها على حدً سواء الى طريق الهاوية والانحدار المريع نحو أتون الفوضى والاضطراب الذي يخسر فيه الجميع بدون استثناء ، وأن الضمانات الأساسية

التي تترجم هذه الأفكار السامية والنبيلة على أرض الواقع يتمثل بوجود نخبة سياسية ناضجة وصانعة للقرار تمتلك الإرادة الحقيقية في وضع سكة المجتمع والدولة على الطريق الصحيح للوصول بهما الى بر الأمان ، كما أن الجهد الحكومي الرسمي في هذا المضمار لا يكفي بل يحتاج الى جهد مجتمعي شعبي يتجلى بأخذ النخب الفكرية والاجتماعية والثقافية في أن تضطلع بدورها في هذا المجال والمتمثل بتنوير كل أطياف المجتمع وتبصيرهم بما يرسخ مبادئ الحوار الديمقراطي واحترام الرأي والرأي الآخر ما بين أبناء الأمة الواحدة.

المطلب الأول

مفهوم السلم المجتمعي

تشير المصادر العلمية المختصة بهذا المفهوم الى أنه يرمز الى حالة الانسجام والتآلف والوئام والاستقرار الأمني ، ورصانة العلاقات الاجتماعية ما بين أفراد المجتمع الواحد بجميع فئاتهم وشرائحهم المختلفة بما يحقق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية لهم ، ونبذ كل أشكال الكراهية والحقد وصور العداوة والبغضاء الممزقة لوحدة الصف والكلمة ، واعتماد لغة الحوار والتفاهم كأولوية قصوى في تأمين العيش المشترك ، وتبني مفهوم المواطنة كمرتكز أساسي يمكن التعويل عليه في تعزيز اللحمة الوطنية كونه يستطيع أن يستوعب التنوع الثقافي ويحتويه ويصهره في بوتقة واحدة ويوظفه بشكل إيجابي في خدمة قضايا الأمة .

إن احترام الاختلافات الفكرية والايدلوجية والخصوصيات الاجتماعية لمختلف المكونات والطوائف في داخل البيت الوطني الواحد ، والاتفاق على القواسم المشتركة التي توحد ولا تفرق كفيلة بتماسك الجبهة الداخلية وتمتين الروابط الاجتماعية بما يسهم في تأسيس أرضية صلبة ومشتركة تقود

الجميع الى بر الأمان ، فالتسليم بحقيقة التعددية الفكرية والحضارية والثقافية والاقرار بها وتحويلها الى مصدر قوة وثراء للمجتمع والدولة كفيلة بردم الهوة وتجسير الفجوة ما بين الجميع ويصون النسيج الاجتماعي من التمزق والتفتيت بعيداً عن كل صور العنف والقهر والتسلط وقادرة في ذات الوقت على احتواء كافة الأزمات التي تنال من ترابط المجتمع وتماسكه. إن السياسات الجادة والمخلصة لصناع القرار في الدولة في ترجمة مبادئ الإخاء بين المواطنين الى واقع عملي ملموس تعد مسؤولية تضامنية يشترك فيها الجميع ، لكونها تمثل الضمانة الأساسية في تكريس الانتماء الوطني وإزالة كافة الحدود المصطنعة، ورأب الصدع وتجاوز المعضلات التي تقف عائقاً في سبيل تحقيق الوحدة المجتمعية والتعايش المشترك ما بين أفراد الوطن الواحد .

ويشير المدلول اللغوي لمعنى (السلم) أنه مأخوذ من سلّمَ يُسلّم فهو مسلم والسلّم يعني الصُلْح وهو نقيض الحرب ، وسَلِم فلان يعني أمِن على نفسه وماله كما في قوله تعالى (وألقوا الى الله يومئذٍ السَلمَ) وكذلك في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدوُ مبين) (11). أما اصطلاحاً فهو يُقصد به حالة الوئام داخل المجتمع وفي العلاقة بين شرائحه وقواه المختلفة (12).

أما الكلمة الثانية من المصطلح وهي (المجتمعي) فان العالم (كيلر) أول من استخدم هذا المفهوم في مؤلفه (استفسارات في الأثنوجرافيا) وإن المعنى المحدد له يعتمد على تصورنا الخاص للمجتمع . فطالما أن المجتمع عند (كيلر) يعني جماعة تعاونية تسعى لتوفير متطلبات بقائها ، فان هذا المصطلح يُشير الى الملامح التنظيمية لهذه الجماعة (13).

نخلص مما تقدم إن تحقيق السلم المجتمعي يأتي في مقدمة المبادئ الانسانية النبيلة التي وردت في أقوال الفلاسفة وتواترت في أعمال الحكماء وشاعت في مأثورات العلماء والمفكرين على مر العصور والدهور ، حيث نجد بشكل جلي وواضح أن جميعها مجّدتْ السلام وجعلت منه قيمة أساسية عليا في حياة الأمم المتطلعة الى النهوض والتطور.

المطلب الثانــي

مرتكزات السلم المجتمعي

لتحقيق سلم مجتمعي دائم وراسخ تنعم به الأوطان وتسعد به الدول وتحيا بها الشعوب ويكون عصيّاً عن المؤامرات والدسائس التي تنسجها الدولة العميقة ضده ، لا بد من الشروع بمجموعة من الاجراءات التي ينبغي أن تقوم بها الحكومات الحريصة على شعوبها وهذه الإجراءات تمثل قطب الرحى في البناء الصحيح لهذا السلم بما يؤدي الى أن يكون حقيقة ماثلة للعيان في واقع حياة الأمة ، بحيث لا يرقى إليها الشك لكونها تمثل هدفاً استراتيجياً ترنو إليه الشعوب المتطلعة نحو حياة آمنة مطمئنة ومزدهرة . وإذا ما أردنا أن نتتبع مثل هذه الاجراءات فإنها كثيرة ولا يتسع المجال هنا لذكرها في هذا البحث المتواضع ، الا أننا سنحاول أن نسلط الأضواء على أبرز النقاط الجوهرية التي تعد الركن الأساسي في وجود هذا الضرب من السلم إذا ما توفرت النوايا الحسنة والارادة السياسية الصادقة ولاسيما، وهذه الاجراءات والخطوات يمكن ذكرها على النحو الآتــي:

أولاً ـ ترسيخ مبدأ المواطنة :

وهو مبدأ نبيل وغني عن التعريف يمثل خياراً حيوياً للدول المتطلعة نحو الرقي والتقدم إذا ما تم اعتماده بشكل حقيقي وتُرجِم على أرض الواقع بشكل دقيق في السياسات الحكومية الباحثة عن العبور من ضفة الفشل الى ضفة النجاح ، ففي ظل هذا المبدأ تختفي الفروقات القومية والعرقية وتضمحل الاختلافات الدينية والمذهبية وتزول التباينات القبلية والعشائرية ، ويبقى المعيار الأوحد هو ذاتية الفرد الفطرية المجردة من كل صفة مكتسبة تميزه عن الآخرين ، فلا اعتراف بوجود حواجز نفسية أو فوارق طبقية أو اختلافات اجتماعية في الدول التي تعول على هذا المبدأ في بناء منظومتها الفوقية والتحتية .وعليه فان لهذا المبدأ خصوصية لا تتوفر في المبادئ الأخرى ، وتتجسد هذه الخصوصية بكونه عابر للهويات الفرعية كما أنه يمثل في ذات الوقت القاسم المشترك الذي يلتقي عنده الجميع ، ولذلك فان جميع أفراد المجتمع متساوون في الحقوق كما في الواجبات ، فليس هناك تمييز أو مفاضلة ما بين شخص وآخر على أساس اللغة أو اللون أو العرق أو الطائفة ، فالكل سواسية كأسنان المشط. ولا شك أن فاعلية قيم التسامح والعفو والعدل والاحسان وقدرتها على خلق مناخ يستوعب التنوع العرقي والطائفي والديني لا يمكن أن تتم الا في ظل مبدأ المواطنة التي لا تُؤسّسْ للاعتراف بالآخر، فحسب بل أنها تسعى لقبوله والتعايش فيه وهو ما تفرضه وحدة الوطن من أجل استتباب الأوضاع واستقرار الأمن

والسلام ومن هنا تكون حقوق المواطنة احدى الأسس الكفيلة بإرساء دعائم التسامح داخل المجتمع وهي قضية يمليها الاعتراف المتبادل بين أبناء الشعب جميعاً رغم تنوع خصوصياتهم ، أي أن جميع الأفراد وفقاً لحقوق المواطنة متساوون بالحقوق والواجبات على أساس التساوي في انتمائهم للوطن الواحد. كما يقتضي أن تسود الثقة بين فئات الوطن الواحد الذين يشتركون في الأرض والتاريخ والثقافة والتراث والمصير(14). ولا تزال البعض من الدول غارقة في أتون الفوضى بسبب التهميش والاقصاء والظلم الذي يمارس ضد بعض فئات المجتمع ، في حين نجد أن البلدان التي نجحت في تطبيق هذا المبدأ قد قطعت شوطاً كبيراً في عملية التنمية والتطور في كافة مجالات الحياة.

ثانياً ـ نشر روح الاعتدال والوسطية:

لا يمثل انتهاج مذهب الاعتدال والوسطية موقفاً يقع بين التشدد واللين فحسب بل أنه يُجسّد موقفاً سلوكياً وأخلاقياً حميداً ومنهجاً فكرياً سديداً لا إفراط فيه ولا تفريط ولا مكانة للغلو والجفاء في ثناياه ، فالرفق في التعامل مع الناس وحب الخير والمنفعة لهم تمثل أساس الفطرة السليمة ، وان توطيد ثقافة الاعتدال من شأنه أن يعزز الوئام الوطني والتضامن الاجتماعي الذي سيكون في مصلحة الجميع لأنه سيحترم التعددية الحضارية والثقافية والدينية الموجودة في أغلب المجتمعات وينبذ العنصرية والطائفية والمذهبية التي تمثل معول هدم في بناء الدول ، لذلك يشدد أهل الفكر والسياسة والاجتماع من المتضلعين بهذا الجانب على أهمية تحقيق الاعتدال الفكري والتسامح العقائدي في المجتمع وضرورة اعتماده كمنهج يصون وحدة الأمة ويصونها من أدران الغلو المقيت ويبعدها عن أشكال التطرف في الفكر والسلوك المشين. ولقد ذمَّ ديننا الاسلامي الحنيف الغلو حتى في الدين واعتبره سبيلاً الى الانحراف والشطط ووسيلة الى إضعاف المجتمع المسلم وتمزيق نسيجه الاجتماعي وكيانه السياسي ،لأنّ الغلو يؤدي الى التطرف الذي هو نقيض الطبيعة البشرية السوية (15).

وفي حالة عدم تجسيد التسامح والاعتدال في الممارسات والسلوكيات الاجتماعية من جهة وعدم التمسك بمبادئ الفكر التنويري المتسامح من جهة أخرى لا يمكن من بلوغ الهدف الأسمى والمتمثل في بناء دولة مستقرة وقوية تتطلع الى التقدم والتطور . إن تغليب لغة الحوار وتفعيل دور العقل في حل القضايا العالقة تمثل حائط الصد الأول في مواجهة ظاهرة الغلو والتطرف وتجفيف منابعه، كما أن إشاعة روح التقريب بين الأديان والمذاهب والطوائف والقوميات المكونة لنسيج المجتمع من شأنه تجاوز كل الخلافات والتناقضات عبر مد جسور التواصل والتفاهم والاتفاق على المشتركات فيما بينها للانطلاق نحو الفضاء الوطني والذي من شأنه تعزيز الوفاق الوطني . ويتفق المسلمون على اختلاف

مذاهبهم واتجاهاتهم على أن الاسلام دين تسامح ومحبة وحكمة ، وهو دين ينبذ السلوك المتطرف والمنحرف ويدعو الى الوسطية والاعتدال ، لأنه لا يُحّرم الاعتداء على الغير فحسب وإنما حرّم اعتداء الانسان على ذاته بأي شكل من الأشكال (16). ومن أجل ترسيخ روح التسامح بكافة أبعاده ونشر مفاهيم الاعتدال وفكر الوسطية ونبذ التطرف ولدرء الارهاب اللعين يجب تثقيف مختلف أتباع الأديان والمذاهب والطوائف المختلفة على أساس احترام حياة الأنسان وحريته وعقيدته باعتباره القيمة العليا في الحياة (17). فحرمة الدم لأكرم مخلوق لا تدانيها أية حرمة أخرى مصداقاً لقوله تعالى ((ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر وفضّلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً)) (18). لذلك فان السعي الحثيث من لدن الأطراف المسؤولة عن نشر روح الاعتدال والوسطية وجعلها ثقافة سائدة في أوساط الرأي العام يقتضي منها القيام بزيادة الوعي الفكري والسياسي للناس على اختلاف مللهم ونِحلِهم ، وترسيخ مبدأ الحوار الديمقراطي ما بين أطياف المجتمع والتحذير من خطورة التشرذم والانقسام الديني والسياسي والاجتماعي ، ومن شأن ذلك بمجمله أن يعمل على ترصين الجبهة الداخلية وصيانة السلم الأهلي.

ثالثاً ــ تحقيق العدالة الاجتماعية:

إن تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية ما بين جميع فئات المجتمع الواحد يتطلب وجود إرادة حقيقية ونية صادقة لدى أهل الحل والعقد في مختلف الدول في ترجمة هذا الهدف السامي الى واقع عملي ملموس يتخطى الشعارات الرنانة والطنانة التي يتمسك بها البعض ، فالإدارة الناجحة في استثمار وتوزيع الثروات الوطنية على أساس من العدل والانصاف يبشر بمستقبل واعد وزاهر للدول التي تنجح في الوصول الى هذا الهدف فتنعم بالأمن والاستقرار. ومن جهة أخرى أثبتت الكثير من المعطيات والوقائع في أن ما تشهده بعض الأقطار من اضطرابات أمنية وقلاقل سياسية بسبب تردي ظروفها المعاشية ناجم عن السياسة الفاشلة لحكوماتها في إدارة الملف الاقتصادي بشكل سليم وناجح ، حيث تزداد مظاهر الفقر المدقع والحرمان والعوز للكثير من فئات المجتمع ، مما يجعلها تشعر بالتهميش والمظلومية ، الأمر الذي يجعلها ناقمة على حكوماتها مما يضطرها أن ترفع لواء التمرد عليها ولا تعترف بشرعيتها مما يجعل البلاد الذي تعاني من هذا المشكل في حالة احتراب داخلي مرير له أول وليس له آخر والذي نشهده في غير مكان في العالم. ومن أجل تجذير مبادئ العدالة الاجتماعية في المجتمع فانه ينبغي على

الحكومات بتجسيد مبادئ هذه العدالة على أرض الواقع ، وتعبئة مختلف الطبقات الاجتماعية وتثقيفها بان هذه المبادئ السامية والنبيلة يجب ربطها بالوازع الديني والأخلاقي حتى تضحى فكرة راسخة في الضمير الجمعي (19). ومما يلاحظ أيضاً من تجارب الكثير من بلدان العالم المختلفة أن التداعيات الخطيرة المترتبة على سوء إدارة الملف الاقتصادي تهدد الأمن الانساني بكافة أبعاده وتعرض المنظومة الأخلاقية في المجتمع للتفكك والانهيار ، حيث تكثر الجرائم بكافة أنواعها من سرقة ورشوة واختلاس وسطو وانحلال أخلاقي وغيرها مما يفقد المجتمع أمنه واستقراره وهذه الافرازات الاجتماعية الضارة تمثل نتيجة طبيعية لفقدان المجتمع لضرورة من ضرورات الحياة الأساسية والمتمثلة بوسائل العيش الكريمة . نستنتج مما تقدم أن هناك علاقية جدلية مترابطة ما بين تحقيق الأمن من جهة وما بين تنظيم شؤون الاقتصاد من جهة أخرى ، فَسُر نجاح الدول في ترتيب أوضاعها الاقتصادية واستثمار ثرواتها وبما يتناسب والامكانات المتاحة وفق مبادئ العالة الاجتماعية بحيث تجعل شعوبها تتمتع بخيرات بلادها .

رابعاً ــ فرض سيادة القانون :

تتفاخر الدول بالعلْوية في تطبيق القانون في مجتمعاتها لكونه الضامن الأول والحارس الأمين لحياة وحقوق الناس وكراماتهم ، وهذا من شأنه أن يحقق التكافؤ بين الجميع و يوازن بين المصالح العامة والخاصة بشكل متكافئ لا ضرر فيه ولا ضرار وبالتالي سيكون الوطن بمأمن من الوقوع في أزمات وفوضى عارمة وبشكل يضمن الابتعاد عن شبح الدولة القمعية التي تضع الدستور والقوانين جانباً وتخضع لأهواء الحاكم المستبد فقط . إن حكم القانون وإنفاذه بحيادية مطلقة وبدون تمييز أو محاباة يمثل أحد الأركان الرئيسة للحاكمية الرشيدة التي في ظلها يتحقق التقدم والازدهار ، كونها تعد البوابة الرئيسة لتحقيق العدل والمساواة. وعندما تتبلور مؤسسات الدولة في اطار قانوني دستوري فان ذلك يعني وجود بيروقراطية ادارية ناجحة معنية بتلبية حاجات الأفراد والجماعات داخل المجتمع ، أما إذا غاب هذا الاطار القانوني ، فإننا نختصر الدول بمجرد حكومة تديرها مجموعة أفراد نافذين ليس أكثر، ومن سمات الدولة العادلة هي خضوع جميع أفراد المجتمع من حكام ومحكومين لمبدأ سيادة القانون بلا استثناء ونقيض ذلك هو تفشي المظلومية واختفاء فكرة المساواة التي ينبغي أن تسود بين الجميع (20)

وفي ظل دولة القانون الحقة يتساوى فيها الجميع الغني والفقير ، الشريف والوضيع ، الرئيس والمرؤوس ، فلا سلطان فوق سلطان القانون ولا استقواء فيه ولا تنمّر ، فهو يمكن تشبيهه كـ (الموت) الذي ينبغي أن

يسري على الجميع ولا يستثنى منه أحد ، كما أنه يمثل نبراساً للعدالة وعنواناً للإنصاف ، فلا مظلومية لأحد على أحد ،ولا سلطان لطرف على آخر ، ولا تمكين لجهة على أخرى ، إلا بالقانون فهو يجسد العقد الوطني الذي يلتقي عنده جميع الأفراد مهما اختلفت توجهاتهم وتباينت مصالحهم وتعددت آرائهم ، فضلاً عن كونه يمثل الحصن الحصين الذي يحمي الحقوق ويصون الحريات ويحفظ الحرمات ، فتحت ظلاله الوارفة يُسعد الجميع ويُهنأ الصغار فيه قبل الكبار ، والفقير تحت حكمه قوي حتى يُؤخذ حقه له ، والقوي عنده ضعيف حتى يُؤخذ الحق منه ، ومن خلال ما تقدم يمكن الجزم بأن هناك علاقة عضوية ما بين السلم المجتمعي من جهة وبين تطبيق القانون من جهة أخرى ، فلا يمكن لعاقل منصف أو باحث موضوعي أن يفصل ما بين الاثنين فكلاهما وجهان لعملة واحدة إن صح التعبير ما دام أن جوهر القوانين هي تمثل انعكاساً لإرادة الشعوب وسر حياتها لأنه وكما يقول المثل المأثور (ليس بالخبز وحده يحيا الانسان) بل أنه يحيا أيضاً بالقوانين التي تصون وجوده وبقائه .

المطلب الثالث

الآثار المترتبة للدولة العميقة على السلم المجتمعي

لا غرو من أن وجود الدولة العميقة كدولة موازية للدولة الوطنية في المشهد السياسي وفي مختلف المؤسسات الرسمية وتعمل لتحقيق مصالحها الفئوية وتقبع تحت الطاولة ويتحرك أتباعها في الغرف المغلقة والمظلمة لتوزيع المغانم فيما بينها وفق ما يُعرف بـ (قسمة الغرماء) وتستخدم أدوات ووسائل شتى في تنفيذ مخططاتها ، وتمتلك دعم سياسي وغطاء قانوني ، وهي مشروع مضاد لدولة المواطنة التي يحلم بها الجميع ، فهي سلطة غير مرئية تنحصر مهمتها في شرعنه قراراتها وأفعالها وهنا تكمن الخطورة فيما تتركه من تداعيات سلبية على المجتمع ويمكن تشبيها بالخلايا السرطانية التي تتغلغل في جميع أجزاء جسد الدولة الوطنية وتعمل على إنهاكها ، وفيما يأتي سنستعرض أهم هذه الآثار السلبية وهي كما يأتـي:-

أولاً ـ آثار أمنية:

يُعّد الملف الأمني من أبرز الملفات تأثراً بمخططات الدولة العميقة وأنشطتها المختلفة ، حيث تقوم أذرعها المسلحة المرتبطة بها بعمليات مسلحة تستهدف الناشطين والمعارضين لها خارج نطاق القانون وأحياناً باسم القانون بحجة الحفاظ على الأمن العام والتي تأخذ صور متعددة كعمليات الاغتيال والتعذيب والخطف والاختفاء السري والتغييب القسري ، مما يربك الوضع الأمني ويجعل الأوضاع غير

مستقرة ويثير حالة من البلبلة والارتباك مما يفقد المجتمع طمأنينته وسكينته . وتتجلى مظاهر الفوضى والاضطراب والسلاح المنفلت بشكل لا يدع مجالاً للشك في ظل وجود الدولة الظل على الخارطة الاجتماعية والسياسية بشكل يؤدي الى الاخلال بالأمن الاجتماعي وتصبح شريعة الغاب هي المتحكمة في المشهد الأمني لضعف تفعيل التشريعات العقابية التي تحمي الأمن الاجتماعي بسبب عدم توفر الأمن العقابي الذي يردع المجرمين والعتاة (21).وفي ظل هذه الأجواء القلقة تسود حالة من الرعب والخوف من المجهول وعدم الاطمئنان بهدف فقدان الثقة ما بين الجماهير وحكومتها الوطنية والتشكيك بفاعلية الأجهزة الأمنية وقدرتها في بسط الأمن والاستقرار.

ثانياً ـ آثار اجتماعية :

تعمد الجهات المرتبطة بالدولة المناظرة للدولة الأم جاهدة على تفكيك عرى التماسك الاجتماعي وتفتيته ما بين أبناء المجتمع الواحد من خلال اتباع سياسة (فرق تسد) حيث تقوم بزرع الفتنة في صفوفه بهدف تفكيكه وتمزيقه حتى تستطيع من تمرير أجنداتها في مناخ من الفوضى والاضطراب ، فوجود لحمة وطنية متماسكة لا يروق لهذه الدولة ولا يسمح لها من تنفيذ أهدافها كون ذلك يمثل حجر عثرة أمامها ، لذلك فهي تبذل كل ما تستطيع من أجل ضرب التعايش السلمي في الصميم الذي يجهض مؤامراتها ويفشل مخططاتها قبل أن ترى النور. وتتبع الجهات المرتبطة بهذه الدولة منهجية اللعب على الورقة الطائفية أو العرقية أو المذهبية أو القبلية ، بما يدغدغ عواطف كل مكون ويجعله يتخندق ضد المكون الآخر وهذا من شأنه تعميق حالة الانقسام والتشرذم ما بين أطياف الشعب الواحد والدخول في معترك من الخلافات الحادة التي تفرق الصف وتوهن العزيمة وتضعف الارادة حتى تضحى بنية المجتمع عبارة عن هيكل عظمي لا يقوى على مقاومة الأزمات ، لضعف مناعته التي أنهكته مثل هذه الأزمات .فاعتماد عقلية الكانتونات وتقطيع جسد المجتمع الى أوصال متناحرة من شأنه إحداث شرخ اجتماعي خطير يهدد الوطن بالتقسيم والانهيار. ومن التداعيات المؤلمة الأخرى التي يشهدها المجتمع في ظل هذه الأوضاع أن نسيجه الاجتماعي يعاني من الهشاشة وتفكيكه على أسس عنصرية وطائفية ودينية وتفاقم مشكلاته وارتفاع نسبة السكان الذين يقعون دون خط الفقر وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض فرص العمل المتاحة وتدني مستوى الأجور وزيادة نسبة الفئات الهشة واستشراء جرائم الفساد المالي والاداري ناهيك عن الشلل الذي يصيب المؤسسات الرسمية(22). وعلى ضوء ما تقدم فان المجتمع بعامته وخاصته أحوج ما يكون الى ترسيخ عملية الضبط الاجتماعي الداخلي لديه في مواجهة مثل هذه المشكلات بحيث يكون متبصراً باتخاذ المواقف الجادة تجاهها ، لذا يتطلب منه أن يكون ذا

تفكير سليم ويمتلك ارادة قوية في معالجتها والتصدي لها بروح من المسؤولية العالية تملأها الثقة بالنفس في تجاوز هذه التحديات (23).

ومن أبرز التحديات الخطيرة الأخرى التي تواجه الأمة في هذا الجانب هو أن كيان هذه الدولة يجتهد كثيراً في وضع العراقيل التي تحول دون قيام نظام سياسي رشيد يؤمن بمبدأ المواطنة وسيادة القانون الذي يأخذ كل ذي حقه بما يؤدي الى تحقيق الاستقرار الأمني والاجتماعي والسياسي بعيداً عن مناخ التوتر وأجواء الكراهية وحالة التشنج التي تفسد الحياة الاجتماعية السليمة ، كما تسعى محاولات هذا الكيان الى شيوع ثقافة الخضوع في المجتمع عن طريق أساليب الابتزاز والتهديد والوعيد لكل من يجرؤ على كشف المستور للأفعال التي يقوم بها حتى تصل الأمور الى درجة الاستسلام شبه التام له كاستسلام الضحية للجلاد الذي يخشى عقابه دون أن يكون هناك ولو درجة بسيطة من التفكير في تغيير الحال على نحو ملموس.

ثالثاً ـ آثار اقتصادية :

إن وجود تنظيم الدولة العميقة في أي مجتمع لا شك أنه يستهدف الاقتصاد الوطني ويستنزف ثروات الأمة ويبدد أموال الشعب لصالحه ولخدمة أهدافه ، وهذا يمثل بحد ذاته تحدياً كبيراً لأنه يضرب حياة الجيل الحالي والقادم بالصميم ويقضي على أية بارقة أمل بمستقبل واعد له في حياة حرة كريمة يعول عليها آمال عريضة في تحقيق طموحاته المشروعة . ومن الظواهر الاقتصادية الخطيرة التي يمكن رصدها والتي تمارسها هذه الفئة والتي من خلالها جمعت ثرواتها من السحت الحرام منها على سبيل المثال لا الحصر كالتهرب الضريبي وتعاطي الرشوة واستغلال الوظيفة العامة في تحقيق منافع شخصية غير مشروعة وممارسة الابتزاز والاختلاس وبيع وشراء المناصب الحكومية العليا في الدولة . ومن تجليات ثنائية السلطة في المجتمعات التي تعاني من هذا المشكل هو ضعف قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل جديدة مما يزيد من عدد العاطلين عن العمل وازدياد أعداد الفقراء والمهمشين وتدهور أداء البنى التحتية ونقص التمويل الضروري للمشاريع الانمائية وارتفاع مستويات التضخم وتآكل القيمة الحقيقية للأجور الأمر الذي يعمل على شل قدرة الأفراد في الامتثال للمعايير الاجتماعية مما يزيد من مظاهر الانحراف واللامعيارية (24).

وتأسيساً على ما تقدم ينبغي على جميع أفراد المجتمع إبداء آرائهم وأفكارهم التي يتطلب الأمر تبيانها في مثل هذه الظروف الحرجة وعدم الركون الى الصمت أمام قرارات الحكام التي قد

تكون ارتجالية تجاه القضايا المفصلية التي تهم الناس ، فمواجهة الأخطار هي في النهاية مسؤولية جماعية للحاكم والمحكوم على حدٍ سواء (25).

ومن أبرز مظاهر الافرازات السلبية الخطيرة الأخرى الناجمة عن ازدواجية السلطة هي تلكؤ المشاريع التنموية بسبب الفساد المالي والاداري ، والتي يدفع الشعب ضريبتها باهضاً والتي يمكن ملاحظتها على هذا الصعيد والمتجسدة على أرض الواقع في غير مكان في العالم فهي يمكن إجمالها بأحياء الصفيح ومناطق العشوائيات المنتشرة على أطراف المدن وحالـــة البؤس والفـقر المدقع والبؤس والشقاء وشظف العيش والحرمان التي يعيشها السكان القاطنين .

الخاتمة

بعد أن وصل قطار بحثنا الى محطته النهائية فإنه ومن خلال المعطيات التي تم جمعها عن هذا المشكل تبين أنه بات خطراً يؤرق الجميع ويهدد كيان الوطن ، ولهذا فإن جميع الأمم الحية والبلدان الحرة في صراع مرير مع تنظيم شرس ينبغي أن تتوحد كل الجهود لمواجهته ومن خلال ذلك فإننا توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات الكفيلة بالتصدي له وهي كالآتـي:-

أولاً ـ الاستنتاجات :

1- إن تنظيم الدولة العميقة يتواجد بشكل ملحوظ في الدول الفاشلة التي يحكمها نظام سياسي فاسد وإن جُل اهتماماته تكمن في تأمين مصالحه الشخصية والفئوية والحزبية بالدرجة الأولى بعيداً عن هموم وتطلعات الشعب ، وهذا ما يثبت صحة فرضية الدراسة الأولى التي ذهبت بهذا الاتجاه.

2 – السرية والغموض وطريقة التخفي والتورية واسلوب التخطيط والعمل خلف الكواليس تمثل من أبرز سمات وخصائص هذه الدولة كونها تمثل ملامح أساسية لها.

3- تنشط الدولة العميقة في المجتمعات التي تمر بمراحل انتقالية حساسة وخطيرة وفي حالة من الصيرورة وفي أوقات التحول والتغير السياسي التي تمثل انعطافه تاريخية في حياتها .

4- إن منظومة الدولة العميقة تتمدد في جميع مؤسسات الدولة ولاسيما الحساسة والمفصلية على وجه الخصوص والتي لها ثقل كبير في حياة الشعوب ولا سيما في المؤسسات الأمنية والاقتصادية.

5- لجوء الأطراف المحسوبة على هذه الدولة الى استخدام القوة والعنف ضد كل جهة تقف عقبة كأداء أمام مخططاتها عن طريق أذرعها المسلحة التي تمثل اليد الضاربة لها .

6- لممارسات وسياسات الدولة العميقة تداعيات خطيرة على مختلف جوانب الحياة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية مما يؤدي الى خلق حالة من الاضطراب الأمني والتدهور الاقتصادي والتفكك الاجتماعي في البلدان التي تتواجد فيها وهذا ما يؤيد مصداقية الفرضية الثانية للدراسة .

7- يتباين وجود تاريخ هذه الدولة من مجتمع لآخر فبعض المجتمعات ظهر كيان هذه الدولة منذ وقت مبكر فيها ، بينما ظهر في مجتمعات أخرى في أوقات متأخرة وسبب هذا الاختلاف والتباين في الظهور من عدمه يعود الى الظروف الذاتية والموضوعية لكل واحد منهما .

8 – نشاط وفعالية وتمدد خلايا هذه الدولة تختلف من بلد الى آخر ، فبعض البلدان تكون منظومة هذه الدولة متغلغلة ومتوغلة في أغلب المؤسسات الرسمية ، بينما نجد في بعض البلدان يكون تنظيم هذه الدولة محدود الانتشار والتواجد فيها نسبياً.

ثانياً : ـ التوصيات

1- بناء وتأهيل قوة أمنية ضاربة بأسلوب عصري حديث لها ولاء مطلق للوطن والمواطن فقط قادرة على اجتثاث عناصر الجهات المناوئة من المؤسسات الحكومية وتطهيرها منها حتى لا تبقى أسيرة لهذه الأطراف الضالة تسيرها وفق إرادتها كيفما تشاء وكي تستطيع هذه المؤسسات من أداء دورها المناط بها بالشكل المطلوب .

2- تعزيز دور المؤسسات الرقابية كديواني الرقابة المالية وهيئة النزاهة في كشف وتتبع ومراقبة الشبكات المالية والتجارية المشبوهة وقطع الطريق أمامها للحيلولة دون التلاعب بأموال الشعب واختلاسه وسرقته .

3-تمكين القضاء من أخذ دوره بما ينبغي في تغليظ العقوبات ضد كل من يثبت أنه ينتمي أو يؤيد أو يدعوا الى قيام أو بقاء مؤسسات تعمل لمصالحها الخاصة وتعمل على الإضرار بالمصالح الوطنية العليا ومنافسة للمؤسسات الرسمية العامة في أداء عملها بما يؤدي الى وجود دولة رديفة للدولة الوطنية.

4- قيام المؤسسات الاعلامية ولا سيما هيئة الاعلام والاتصالات بتبصير وتنوير الرأي العام بخطورة وجود الأطراف المهددة لحاضر ومستقبل الأمة وفضح وتعرية مخططاتها الشريرة وتبيان الانعكاسات الخطيرة لها على مختلف الصُعد وفي جميع المستويات .

5- اضطلاع المؤسسة التشريعية الممثلة بالبرلمان بدورها في سن قانون يُحّرم ويُجّرم كل قوة أو تنظيم مسلح خارج نطاق الدولة الوطنية لأن ذلك يعرض الأمن الوطني للبلد الى مخاطر جمة ولكي يتم قطع الطريق أمام زعامات هذه المنظومة المسخ من أن يكون لها ذراع مسلح تستقوي به على الآخرين وترهبهم به.

6- تنسيق الجهود الرسمية والشعبية الممثلة بمؤسسات المجتمع المدني والنقابات العمالية والمهنية والاتحادات الشعبية في التصدي لمنظومة الفساد والظلام المرتبطة بهذه الدولة الطارئة بكل الوسائل المتاحة والعمل على تطهير المجتمع منها وهذه بحد ذاتها تعد مسؤولية تضامنية ينبغي أن تتكاتف كل الجهود الخيرة في تحقيق هذا الهدف الأسمى.

هوامش البحث

1- د. عبد الرضا حسين الطعان وآخرون ، المدخل الى الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر ، ج1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2008 ، ص32.

2- رشيد الخيون ، المجتمع العراقي تراث التسامح والتكاره ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2008 ، ص8-9 .

3- مفهوم الدولة العميقة https:ll store. Com

4- د. الحارث عبد الحميد ود. غسان حسين ، علم النفس الأمني، الدار العربية للعلوم , بيروت ،2006, ص172- 173 .

5- 0- د. معن خليل العمر ، ثنائيات علم الاجتماع ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2001، ص 280 .

6- د. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي (أسسه وأبعاده) دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، 1991 ، ص 518- 519

7- . د. عبد اللطيف عبد الحميد العاني ود. لاهاي عبد الحسين الدعمي ، مقدمة في علم الاجتماع , الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بغداد ، 2009 ، ص76 .

8- Girth , H. & C. Wright Mills . Essays in Sociology , Oxford University press , New York, 1946, p.132 .

9- Horton , Paul and Leslie, Gerald 1970 " The sociology of social problems " Appleton- century crofts New York,p.431.

10 - د. مهدي الحافظ ، التنمية البشرية (أفكار ومعالجات جديدة) ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2012 ، ص53 .

11 _ علي عبد العزيز الياسري ، الأمن القومي العراقي ، دار الحرية ، بغداد ، 2010، ص58 .

12- د. كريم حمزة وآخرون ، الحرب المجتمعية ، بيت الحكمة ، بغداد ، 1998، ص9.

13- ماجد الغرباوي ، التسامح ومنابع اللاتسامح (فرص التعايش بين الأديان والثقافات) ، الحضارية للطباعة والنشر ، بغداد ، 2008 ، ص 75-76 .

14- ar . m. Wikipedia . org ويكبيديا الوسطية في الاسلام

15- د. شعبان طاهر الأسود ، علم الاجتماع السياسي (قضايا العنف السياسي والثورة) ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2003، ص77 .

16- ماجد الغرباوي ، التسامح ومنابع اللاتسامح (فرص التعايش بين الأديان والثقافات) ، مصدر سابق، ص 103-104 .

17- ثروت بدوي ، النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1998،ص54 .

18 - د. صبيح عبد المنعم أحمد ، الضبط الاجتماعي ، مركز العراق للبحوث والدراسات ، بغداد ، 2008، ص40

19- مصطفى حجازي ، الانسان المهدور ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ،2005 ، ص45

Dressler , David " Sociology" Al Fred A .Knop , new York , 1989 p.574 –20

21– محمد صبري العزاوي ، الوحدة الوطنية والنظام السياسي العراقي ، مكتبة النهضة ، بغداد ، 2007 ، ص98 .

22– د. عدنان ياسين مصطفى ، الأمن الانساني والمتغيرات المجتمعية في العراق ، الحضارية للأبحاث ، بغداد ، 2009، ص95 .

23– د. وفاء كنعان خضر وزهير حسن رطان ، التفكير الميتا معرفي وعلاقته بوجهة الضبط لدى طلبة الجامعة ، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد(27) ، العدد(6) ، السنة 2020 ، ص446.

24 –سامية محمد جابر ،علم الاجتماع المعاصر ، دار النهضة ، بيروت ،2001، ص314 .

25– د. صالح حسن عبد الشمري ، من حكماء العرب(أكثم بن صيفي) دراسة في سيرته وحياته العامة ، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد(25) ، العدد(2) ، السنة 2018 ، ص17–1

References

- **The Holy Quran**

2 – Dr. Alharith Abdulhamid & Gassan Husain , Security Psychology , Aldar al-Arabiya , Beirut,2006.

3-Tharwat Badawi, The political System, Dar alnhada Alarabiya ,Cairo, 1998.

4 – Rasheed Alkhayun , Iraqi Society (heritage tolerance and hatred) institution for Strategic Studies, Baghdad , 2008.

5- Samia Mohammad Gabir, Contemporary Sociology ,Dar Alnahda, Beirut, 2001.

6- Shaeban Tahir, The political Sociology , (Issues Of Political violence and revolution) ,Aldar The Egyptian& Lebanese ,Cairo, 2003.

7-Dr. Sadiq Alaswad , Political Sociology (Its foundation and dimension) , Dar Alhikma, Baghdad , 1991 .

8 – Saleh Abd Alshammari, From the sages of the Arabs (Aktham bin Saifi) A study of his biography and public life, Published research in Journal of Tikrit University for the Humanities , vol (25), No(2) ,Year (2018).

9 – Dr. Sabih Abdul moneim Ahmed , Social Control , Iraq Center For Studies and Research ,Baghdad, 2008.

10 – Abdul Reda Hussein Altaian & Others , Introduction To Modern and Contemporary Western Political thought , Bayt Alhikma, Baghdad , 2008.

11 – Dr. Abdul Latif Abdul Hamid Alani& Dr. Lahai Abdul Hussain ,Introduction in Sociology , Aldar Aljamieia , Baghdad , 2009.

12- Dr. Adnan Yassin Mustafa , Human Security and Societal changes in Iraq , Alhadaria Lilabhath , Baghdad , 2009.

,13-Ali Abdul Aziz Alyasiri , Iraq National Security , Dar Alhuriya ,Baghdad,

, 2010.

14-Dr. Karim Hamza & others , Societal War , Bayt Alhikma , Baghdad,1998.

15 – Majid Algharbawi , Tolerance and Sources of intolerance (Opportunities for Coexistence between religions and cultures) , Alhadaria, Baghdad , 2008.

16-Mohammad Sabri Alazzawi , National Unity and The Iraqi Political System ,Alnahda Library , Baghdad , 2007

17- Mustafa Hijazi , Wasted Human ,Arabic Cultural Center ,Beirut, 2005.

18- Maan Khalil Alomar , Sociology Binaries , Dar Alshuruq , Amman , 2001.

19- Mahdi AL hafiz , Human development (Ideas and Treatment) , Bayt Alhikma , Baghdad , 2012.

20-Wafa Kanaan Khdir and Zuhair Rattan , Metacognitive Thinking and its Relationship to the Destination For University Students , Published Research in Journal of Tikrit University for the Humanities , Vol (270) , No (6) year (2020).

المصادر باللغة الانكليزية

1- H. & C. Wright Mills . Essays in Sociology , Oxford University press , New York, 1946,P. 132.
2- Horton , Paul and Leslie, Gerald 2-" The sociology of social problems " Appleton- century crofts New York , 1991, p.431
3- Dressler , David " Sociology" Al Fred A .Knop , new York , 1989 P.57

المواقع الألكترونية

1- ar . m. Wikipedia . org ويكبيديا الوسطية في الاسلام .

2- مفهوم الدولة العميقة https:ll store. Com